

استراتيجية أمريكية متعددة الأبعاد لمواجهة مع إيران

د. محمد السعيد إدريس

لم يكن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في حاجة إلى استفزاز إيراني كي يتخربط في بلورة استراتيجيات للمواجهة مع ما يعتبره خطراً إيرانياً على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، في ظل قناعة راسخة عند هذا الرئيس، مفادها أن السياسة الأمريكية التي اتبعتها واشنطن نحو إيران طيلة السنوات الأربع الماضية، على الأقل، كانت خاطئة تماماً، سواء ما يتعلق

بنيامين نتيناهو، بعد أن وصل ما يعتبره الإسرائيليون «أول رئيس يهودي لأمريكا»، حسب قول الكاتب اليهودي الأمريكي واين روت الذي كتب على موقع قناة «فوكس» اليمينية مقالاً مطولاً أعاد فيه المديح على الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، جاء فيه أنه «إذا كان الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، وهو أبيض البشرة، يلقب بأول رئيس أمريكي أسود لفرط دعمه للسود وشعبيته بينهم، فإن ترامب المسيحي يستحق أن يوصف بأنه أول رئيس يهودي لأمريكا لحب اليهود له، ودعمه المطلق لإسرائيل».

التصريحات التي أدلى بها ترامب أثناء حملته الانتخابية وقبيل وبعد تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة، سواء لإعلانه عزمه نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، بما يعنيه ذلك من اعتراف رسمي بأن القدس هي عاصمة لإسرائيل، أو لتأييده سياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، متحدياً بذلك قرارات الشرعية

بالاتفاق النووي، أو ما يتعلق بالتعاون الأمريكي مع إيران في الحرب ضد «داعش» في العراق، والتغاضي الأمريكي عن تفاقم النفوذ الإيراني في العديد من القضايا الساخنة، سواء في سوريا أو اليمن، لكن الأهم بالطبع هو الصدام الإيراني-الإسرائيلي، والدعم الذي تقدمه إيران لـ «حزب الله» الذي تعتبره إسرائيل الخطر العاجل والأهم من تداعي بؤر الخطر العربية الأخرى. لذلك، فإن ردود الفعل الأمريكية المتسارعة والمتصاعدة ضد إيران بسبب إطلاق إيران «صاروخ بالستي» اعتبرته واشنطن، كما اعتبرته تل أبيب، قادراً على حمل أسلحة نووية ليست وليد الاعتراض الأمريكي على إطلاق هذا الصاروخ، ولكن ردود الفعل هذه هي مجرد مؤشرات لتدابير أمريكية-إسرائيلية يجري الإعداد لها ضد إيران من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة التي تعمل بالتنسيق الكامل مع الحكومة الإسرائيلية.

فإيران هي الشغل الشاغل الآن لرئيس الحكومة الإسرائيلية

الدولية، وآخرها القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي يدين سياسة الاستيطان، أو لاعتباره إيران أكبر دولة داعمة للإرهاب، وإعلان رفضه للاتفاق النووي الذي جرى توقيعه مع إيران، كلها تصريحات ومواقف جعلت الإسرائيليين والإعلام الإسرائيلي، على وجه الخصوص، يرى أن انتخاب ترامب بداية «العصر الذهبي» لتنفيذ الأجندة الإسرائيلية التي تعثر تنفيذها طيلة السنوات الثماني لحكم الرئيس السابق، باراك أوباما، وعلى الأخص فرض أولوية الملف الإيراني على حساب أولوية الملف الفلسطيني، ضمن مسعى مزدوج يرمي أولاً إلى تأسيس استقطاب إقليمي ضد إيران يضم ما تعتبره إسرائيل دولاً عربية معتدلة، وخاصة ما تراها «دولاً سنية معتدلة» يعمل ضد إيران وهلالها الشيعي، بما يعنيه ذلك من تفجر الصراع الطائفي واعتبار إيران المصدر الأساسي للخطر في إقليم الشرق الأوسط بدلاً من إسرائيل. ويرمي ثانياً إلى التهرب من الاستحقاقات المفروضة الخاصة بالحقوق الفلسطينية، ولا سيما خيار حل الدولتين لصالح المسعى الاستراتيجي الإسرائيلي لضم الضفة الغربية كلها إلى إسرائيل وإعلان فلسطين كلها دولة يهودية عاصمتها القدس.

إيران بدورها أدركت الخطر مسبقاً، لذلك أصرت على رفض أى دعوة لأى مراجعة للاتفاق النووي، لكنها فضلاً عن ذلك تعجلت ونفذت تجربة إطلاق صاروخها الباليستي الجديد. هذه الخطوة الإيرانية جاءت بمثابة محاولة متسارعة لـ «جس نبض» الإدارة الأمريكية، إلى جانب جس نبض الحلفاء الاستراتيجيين أيضاً، وعلى الأخص روسيا والصين.

لذلك يمكننا أن نعتبر أن الاعتراض الأمريكي على التجربة الصاروخية الإيرانية لم يكن دافعه مخاوف أمريكية حقيقية من احتمال أن يكون هذا الصاروخ الإيراني معداً لحمل رؤوس نووية، أو باعتبارها خرقاً لقرارات مجلس الأمن، فواشنطن تعرف جيداً أن إيران لم تصل بعد إلى قرار إنتاج صواريخ تحمل رؤوساً نووية، كما تعرف أن إطلاق هذا الصاروخ ليست له أدنى علاقة بالاتفاق النووي الموقع مع إيران، لكن التحرك الأمريكي أتى متزامناً مع تحرك «إسرائيل» في مجلس الأمن قام به داني دانون، مندوب «إسرائيل» في الأمم المتحدة، الذي طالب فور الكشف عن هذه التجربة الصاروخية الإيرانية، مجلس الأمن بالتحرك رداً على هذه التجربة، وقال في بيان خطي: «لقد تجاهلت إيران من جديد قرارات مجلس الأمن وكشفت عن نياتها الحقيقية، ويجب على المجتمع الدولي ألا يخفى رأسه في الرمال، خلال مواجهة هذا العدوان الإيراني». وبناء على ذلك، دعت واشنطن إلى جلسة لمجلس الأمن بهذا الخصوص، كما أن هذا التحرك الأمريكي جاء أيضاً بالتزامن مع تأكيدات بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية، أنه

سيطرح على الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، «الحاجة إلى استئناف فرض العقوبات على إيران: عقوبات ضد الصواريخ الباليستية، وعقوبات إضافية ضد الإرهاب، ومعالجة الاتفاق النووي الفاشل»، من هنا كان الحرص الإسرائيلي على إطلاق حملة تمهيدية للقاء نتنياهو - ترامب حول القدرات الصاروخية لإيران، كان رائدها نتنياهو نفسه الذي وصف التجربة الصاروخية بـ «العدوان الذي ينبغي أن لا يبقى دون رد»، وتبعه في ذلك عدد من المعلقين والخبراء.

إطلاق الصاروخ الإيراني كان فرصة نتنياهو لتصعيد المواجهة مع إيران، عبر الرئيس الأمريكي، وتصوير إيران على أنها ليست فقط «أبرز دولة داعمة للإرهاب» حسب توصيفات ترامب، ولكنها أخطر دولة تهدد السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط كافة، وأنها تعلن أن القضاء على إسرائيل أهم أهدافها.

أكد نتنياهو على ذلك في لقائه مع رئيسة الحكومة البريطانية في لندن، وحاول أن يستخدم «فزاعة إيران» للتهرب من أى استحقاق يخص الحقوق الفلسطينية، وبالذات «حل الدولتين»، وهذا ما رفضته رئيسة الحكومة البريطانية. وهذا أيضاً ما عمل نتنياهو وطاقم حكومته ليس المصغرة على تجاوزه في اللقاء مع الرئيس ترامب.

فقبيل المغادرة إلى واشنطن (٢٠١٧/٢/١٣)، أعلن نتنياهو عزمه على «قيادة التحالف التاريخي بين البلدين لصالح المصلحة الإسرائيلية الوطنية»، مؤكداً أن ليس هناك تشارك في الرؤية بينه وبين الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بشأن التهديدات الكبيرة في المنطقة فحسب، ولكن أيضاً بشأن الفرص التي تكمن فيها. كما أكد نتنياهو على أن «التهديد الإيراني سيكون على رأس برنامج لقائه مع ترامب»، مشدداً على أنه «حتى لو كان ذلك على حساب البناء في المستوطنات».

استراتيجية ترامب الجديدة

قبل أن يصل نتنياهو إلى واشنطن، كانت الإدارة الأمريكية الجديدة مشغولة بصياغة ما سماه البعض «إستراتيجية إطلاق إقليمية شاملة» قادرة على مواءمة رغبة الرئيس ترامب في الانخراط في حرب قوية للقضاء على «داعش»، كما سبق أن قدم وعوداً انتخابية بذلك، وفي نفس الوقت الانخراط في سياسة مواجهة ضد إيران. كانت المعضلة التي واجهت الإدارة الأمريكية هي أن الحرب الأمريكية الراهنة ضد «داعش» في العراق، على وجه الخصوص، تعتمد على سياسة تعاون مع إيران، لذلك فإن ما عملت إدارة ترامب على إنجازه هذا الخصوص ليس فقط فك الارتباط بين الحرب الأمريكية

البعد الأول هو ما يتعلق بالسلام الذى يخص إسرائيل والشعب الفلسطينى، والبعد الثانى ما يخص المواجهة مع إيران.

هذا التحالف الجديد الذى تعد له واشنطن يمكن أن يكون أحد الخيارات الأمريكية التى سيتم اعتمادها للمواجهة مع إيران، ضمن إجراء تغيير جذرى فى مجرى الصراع الإقليمى على النحو الذى سبق أن تحدثت عنه كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية السابقة فى عهد الرئيس جورج بوش (الابن) عام ٢٠٠٦، فى ذروة الحرب الإسرائيلية على لبنان، عندما تحدثت عن ميلاد «شرق أوسط جديد» أهم معالمه أن يتحول الصراع الإقليمى من صراع عربي-إسرائيلي إلى صراع عربي-إيراني.

هناك خيارات أخرى فى استراتيجية المواجهة الأمريكية مع إيران، أبرزها تفكيك التحالف الروسى مع إيران، وأن تكون سوريا هى الصفة، إضافة إلى خيار المواجهة مع إيران فى العراق. بالنسبة لخيار تفكيك التحالف الروسى-الإيراني، فإنه يستهدف مقايضة تمكين روسيا فى سوريا، مقابل تفكيك التحالف الروسى مع إيران، وبالأخص فى سوريا، بإنهاء أى وجود إيراني عسكرى أو سياسى، وأى وجود «حزب الله» فى سوريا، وبذلك يكون قد تحقق هدفان: أولهما توجيه ضربة قاصمة للنفوذ الإيراني الإقليمي، وثانيًا تأمين إسرائيل من أى خطر جديد على الحدود الإسرائيلية مع سوريا، ثم التفرد فيها بعد بحزب الله دون الداعم الإيراني أو السوري.

هذه الفكرة تحدثت عنها صحيفة «وول ستريت جورنال» فى تقرير نشرته تحت عنوان «إدارة ترامب تسعى إلى دق أسفين بين روسيا وإيران» أوردت فيه، نقلًا عن مصادر فى إدارة ترامب، ومسؤولين أوروبيين، وعرب، أن واشنطن تسعى إلى استكشاف سبل من أجل تفكيك التحالف الدبلوماسى والعسكرى بين روسيا وإيران فى محاولة لإنهاء الصراع السورى من ناحية، وتعزيز القتال ضد تنظيم «داعش» من ناحية أخرى. كما أوضحت الصحيفة فى تقريرها أن «هذه السياسة ترمى إلى التوفيق بين تعهدات ترامب بتحسين العلاقات مع الرئيس الروسى من ناحية، وتحدى النفوذ العسكرى لإيران أحد أهم حلفاء موسكو فى الشرق الأوسط من ناحية أخرى».

فكرة تفكيك التحالف الروسى مع إيران ليست جديدة، ربما تكون تكرارًا لفكرة مشابهة طرحت ابتداءً من عام ٢٠٠٥، كانت ترمى إلى تفكيك التحالف السورى مع إيران، عبر أطراف عربية فشلت فى أداء المهمة، ثم عبر الوسيط التركى الذى كاد أن ينجح، خصوصًا بعد أن حصل على وعد أمريكى بتقديم «إغراء ثمين» للرئيس بشار الأسد هو الحصول على هضبة الجولان كاملة، مقابل تفكيك التحالف

على «داعش» وسياسة التعاون مع إيران، ولكن أيضًا خوض سياسة مواجهة مع إيران، من خلال صياغة استراتيجية للحرب ضد «داعش»، والربط باستراتيجية موازية تستهدف الحد من نفوذ إيران، ويبدو أن لقاء تنبهاه مع ترامب فى واشنطن (٢٠١٧/٢/١٥) قد نجح فى بلورة مسارات هذه المواجهة مع إيران، ولكن الجديد هو دخول إسرائيل كشريك كامل فى هذه المواجهة، ما يعنى ربط المواجهة مع إيران بمسارين آخرين؛ أولهما الحرب على «داعش»، وثانيهما التأسيس لمشروع سلام وتحالف إقليمى يخدم المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية العليا القائمة على ثلاثة مرتكزات: فرض يهودية الدولة الإسرائيلية على الأطراف الإقليمية، وإطلاق سياسة التوسع الاستيطانى فى الضفة الغربية (يهودا والسامرة) وإنهاء أى حديث عن خيار حل الدولتين.

هذا يعنى أن لقاء تنبهاه مع ترامب قد أعاد صياغة أجندة عمل الإدارة الأمريكية فى الشرق الأوسط، بحيث تشمل ثلاثة ملفات هي: الحرب على «داعش»، والمواجهة مع إيران، والتأسيس لمشروع جديد للسلام يتجاوز خيار حل الدولتين بديل آخر يؤسس لتعاون إقليمى بين إسرائيل والدول العربية، ويضع نهاية للصراع الإسرائيلي-الفلسطينى.

فقد ظهر جليًا عقب قمة تنبهاه مع ترامب فى البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكى بدأ يتعامل مع ما يسميه «الصراع الفلسطينى-الإسرائيلى» بمنطلقات جديدة لا تقوم على مبدأ «حل الدولتين»، وأنه يتفق مع إسرائيل ورئيس حكومتها وعدد من الدول العربية «الصديقة» على نقطة محورية هي «العداء لإيران». فعقب انتهاء هذه القمة، تحدثت إدارة الأمريكية السابقة بقوله إنه «لا يمانع فى صيغة الحل إن جاء فى شكل دولتين أو دولة واحدة». أما تنبهاه فقد فاجأ الجميع بتأكيد أولًا على «يهودية الدولة الإسرائيلية»، ثم بقوله، وهذا هو الأهم، أنه «للمرة الأولى فى تاريخ إسرائيل، وفى حياتي، لم تعد الدول العربية تنظر إلى إسرائيل كعدو، بل كحليف».

وبدا أن إعلان تنبهاه ذلك قد فاجأ ترامب الذى علق قائلا: «لم أكن أعلم أنك ستتحدث عن هذا الاتفاق، ولكن نعم نسعى إلى التوصل إلى مبادرة سلام جديدة وعظيمة، ليس فقط الفلسطينيون وإسرائيليون، بل ستضمن الكثير من الدول العربية الأخرى.. الأفكار الجديدة المتعلقة بعملية السلام تتضمن إشراك الحلفاء العرب، وستكون عملية سلام كبيرة، وتتضمن قطعة أكبر من الأرض».

كلام خطير عن معالم السلام الجديد الذى يعد له ترامب بمشاركة «حلفاء عرب» يبدو أنه سيكون متعدد الأبعاد،

مع إيران. هذه المحاولة التي كان بطلها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، كادت أن تنجح لولا أن جناحًا إسرائيليًا رافضًا بقيادة إيهود أولمرت رئيس الحكومة حينذاك، انقلب على الاتفاق وأسقطه، عندما شن عدوانه العنيف على قطاع غزة (ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩)، الأمر الذي أدى إلى تردى علاقات تركيا بإسرائيل، وصدام أردوغان مع شمعون بيريز الرئيس الإسرائيلي الأسبق في مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي.

هذه الخبرة يريد الإسرائيليون استدعاءها الآن، لكن لا أحد يتحدث عن المقابل الذي يمكن أن تحصل عليه روسيا أولاً كي تقبل بتفكيك تحالفها مع إيران، وما هو الثمن الذي سيحصل عليه الرئيس الأسد هو الآخر مقابل السماح بخروج إيران من سوريا. ومن سيدفع هذه الأثمان هل هي الولايات المتحدة، وبالتحديد الرئيس دونالد ترامب، الذي يتعامل في السياسة كما يتعامل في المفاوضات. أم أن إسرائيل مستعدة لدفع هذه الأثمان كاملة بالتضامن مع واشنطن؟.

أجاب عاموس هرتيل المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس» على هذه الأسئلة بتحفظ قائلاً إن سعى ترامب لدق أسفين في التحالف المتنامي بين إيران وروسيا وإقناع الأخيرة للعمل، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة للحد من نفوذ طهران «لن يكون بالأمر السهل» مشيراً إلى أن فرص نجاح هذه السياسة «ضعيفة جداً»، نظراً لعمق التعاون، إن لم يكن التحالف العسكري والدبلوماسي بين موسكو وطهران، خاصة في سوريا التي هي محور اهتمامات البلدين، رغم وجود خلافات بينهما حول إدارة ملف حل الأزمة السورية، وفي القلب منها موقع الرئيس الأسد، وحدود النفوذ الإيراني في سوريا، لكن الأهم هو إشارة هرتيل إلى أن الرئيس ترامب نفى في تصريح لصحيفة «إسرائيل اليوم» القريبة من نتياهو أنه يريد عزل إيران عن روسيا، ورفض التعليق على إمكانية العودة إلى نظام العقوبات الدولية ضد طهران.

يأتى خيار المواجهة مع إيران في العراق ليس كبديل لخيار تفكيك التحالف الروسي- الإيراني، ولكن كخيار مكمل أو إضافي، نظراً لأهمية الساحة العراقية بالنسبة لإيران. فعلى الرغم من أهمية الضغوط الإسرائيلية لتصعيد المواجهة مع إيران في سوريا، إلا أن العراق قد يكون جاذباً للعمل الأمريكي لأسباب كثيرة، أولها أنه، وإن كان مركز تفوق النفوذ الإيراني، إلا أنه نقطة ضعف إيران، وإذا فقدت إيران العراق فسوف تخسر كثيراً في سوريا ولبنان وربما أيضاً في اليمن، كما أن العراق هو ساحة تفرد للعمل العسكري الأمريكي دون أى وجود للشريك الروسي، لكن الأهم أن العراق هو بلد الثروة الحقيقية، حسب ما لفت الأنظار

إلى ذلك الرئيس دونالد ترامب، والذي انتقد بشدة في أثناء حملته الانتخابية الانسحاب الأمريكي من العراق دون جنى ثمار الأثمان الهائلة التي دفعت هناك، لكنه وبعد أن أصبح رئيساً عاد ليتحدث عن تلك الأثمان، وعن الخطر الإيراني في العراق، عندما حذر من خطورة تنامي النفوذ الإيراني في العراق على المصالح الأمريكية، وغرد منذ أسابيع مهاجماً السياسة الإيرانية من بوابة العراق لا من غيرها، معتبراً أن إيران «تستحوذ بسرعة على المزيد والمزيد من العراق، حتى بعد أن أهدرت الولايات المتحدة هناك ٣ تريليونات دولار».

إذا كان هذا هو إدراك الرئيس الأمريكي، فإن هناك من يدعمون خيار التصعيد ضد إيران انطلاقاً من العراق على نحو ما ورد في دراسة نشرها دينيس روس المساعد الخاص للرئيس السابق باراك أوباما في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، وهو في ذات الوقت أحد مؤسسي لوبي «متحدون ضد إيران نووية». يطالب روس الإدارة الأمريكية في هذه الدراسة بعزل إيران فوراً، ويقول: «سيكون لزاماً على الإدارة الجديدة الحفاظ على إجماع الحزبين في الكونجرس بأن الوضع في دمشق وبغداد، والدور الذي تلعبه إيران هناك غير مقبول»، ويرى أن أفضل سبل مواجهة إيران هو «رفع تكاليف استمرار التعنت الإيراني، وبالتحديد، من خلال معالجة القضايا الحيوية (خارج إطار الاتفاق النووي)، وبشكل خاص تدخل إيران المزمع في المنطقة».

لم يحدد روس كيف يمكن أن تكون المواجهة الأمريكية مع إيران في تلك القضايا، وفي مقدمتها العراق، خصوصاً في ظل ردود الفعل السلبية التي أثارها تغريدة الرئيس ترامب بخصوص «نفظ العراق»، و«الثلاثة تريليونات دولار» التي أنفقتها الولايات المتحدة في العراق، لكن وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، حسم هذا كله في تصريحات حاسمة وواضحة في أول زيارة له للعراق الاثنين الماضي (٢٠ فبراير/ شباط ٢٠١٧)، حيث استغل جيمس ماتيس زيارته الأولى لبغداد لطمأنة العراقيين إلى أن الأمريكيين لا يسعون إلى نهب احتياطي نفطهم، إلا أنه لمح إلى أن الخروج الأمريكي من العراق ليس قريباً، وذلك بناء على فكرة أن الحرب مع «داعش» طويلة، وهو تلميح يقول إن واشنطن تخطط لإعادة ترتيب دور جديد لها في العراق، بعد انتهاء حرب الموصل، وسيكون حتماً على حساب إيران.

إيران و«شرك» التصعيد

هذه الخيارات أو السياسات الثلاث التي تتكامل مع بعضها بعضاً تضع إيران في مأزق تاريخي كبير، نظراً لأن المواجهة تتجاوز العداء الأمريكي- الإيراني التقليدي، وتتوسع لتشمل للمرة الأولى استقطاباً إقليمياً محتملاً ضد

إيران، خاصة ما يتعلق بفكرة تأسيس «حلف ناتو» عربى تمت الشراكة الاستراتيجية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

كيف ستتعامل إيران مع هذه الاستراتيجية الجديدة التى لم تتبلور معالمها بعد؟

السؤال مهم لأن إيران أمامها خياران تقليديان؛ أولهما التصعيد المتبادل، والثانى التكيف مع التحديات، والحيلولة دون نجاح سياسة الاستقطاب الجديدة. التحدى الأهم هو كيفية الموازنة بين سياسة التصعيد وسياسة المهادنة؟

إيران تجيد هذا «الخيار الثالث»، لكن يبقى السؤال الأهم هو: ما هى فرص هذا الخيار؟

فقد أظهرت إيران تصعيداً شديداً ضد سياسة الاستفزاز الأمريكية، سواء ما يتعلق بردود الفعل الأمريكية والإسرائيلية الخاصة بتهديد الاتفاق النووى، أو بعملية إطلاق الصاروخ الباليستي، أو تجديد العقوبات ضد إيران وفرض عقوبات أخرى جديدة. أبرز معالم هذا التشدد جاء على لسان المرشد الأعلى السيد على خامنئى فى رده الراض والعنيف لدعوة الرئيس السابق محمد خاتمى لـ «مصالحه وطنية إيرانية» تبدأ بإنهاء سياسة الإقامة الجبرية المفروضة على رموز التيار

الإصلاحى منذ عام ٢٠١١؛ مير حسين موسى والشيخ مهدي كروبي. المرشد رفض هذه الدعوة وندد بمن يروج لها، ونفى أن تكون هناك خصومة وطنية، وتحدث عن المعارضة بازدرء شديد، ونفى أى خطر لتهديد عسكرى أمريكى ضد إيران، وركز على أن التهديد أو الخطر هو الحصار الاقتصادى ضد إيران، لكن فى ذات الوقت هناك محاولات إيرانية لفتح حوار إيرانى - خليجى عن طريق وساطة قد تكون عمانية وكويتية. فقد زار الرئيس الإيرانى حسن روحانى، سلطنة عمان والكويت، رداً على زيارة مبعوث كويتى لطهران، كما دعا محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيرانى، السعودية ودول المنطقة إلى إنهاء الأزمات، باعتبار أن ذلك مصلحة للجميع.

هاتان السياستان: التشدد والمهادنة مجرد محاولات قد لا تنجح كثيراً إذا لم تستطع إيران قراءة ما يحدث حولها بشكل أكثر جدية، ومراجعة سياساتها الإقليمية، والبحث عن فرص جديدة لدرء المخاطر بتحالفات أخرى موازية، لعل أبرزها التحالف مع روسيا، ولكن مثل هذا التحالف ستكون له أثمانه، لأن روسيا قد تجد إغراءات أفضل، ليس فقط أمريكية، بل وربما عربية أيضاً لفرض خيار محاصرة إيران.